البحث
٤

عمران الهوامش الحضر - ريفية بالمنوفية

د. صلاح عبد الجابر
أستاذ مساعد جغرافية
كلية الآداب - جامعة المنوفية

أغسطس ١٩٩١

مقدمـــــة :

الهوامش الحضر-ريفية من المناطق التى لم تلق إهتماماً علمياً مناسباً من الجغرافيين ربما لأنها مناطق إنتقالية فيما بين مجال إهتمام دارسيى الحضر ، ومجال إهتمام دارسي الريف والعمران الريفى ، وقد أشار إلى ذلك جورج ويروين (G. Wehrwein) منذ نحو خمسين عاماً ، إذ يتوقف دارسو الأراضى الزراعية عند بداية أراضى المدينة ، كما يحصر دارسو إقتصاديات المدنية ومخططوها أنفسهم داخل إطار المدينة إلا إذا كانوا يدرسون إقليمها[١].

ولقد ظهرت فى السبعينات والثمانينات مجموعة من الكتابات النظرية والدراسات التطبيقية عن الهوامش الحضر-ريفية فى المجتمعات الغربية أساساً ضمتها كتب جغرافية الحضر ،إلى أن صدرت فى سنة ١٩٨٥ دراسة مستقلة عن ذلك النطاق أعدها بريانت (Bryant) وروسورم (Russwurm) وماكليلان (Mclellan) وهى تعد أشمل كتابة علمية جغرافية عن الهوامش الحضر-ريفية [٢]. ومن الناحية الأخرى لم يحظ الأدب الجغرافى العربى بكتابة متخصصة فى الموضوع ، اللهم إلا بعض الإشارات المحدودة في بعض كتب ودراسات جغرافية العمران عموماً والحض خصوصاً ، كما عند أحمد إسماعيل[٣].

والدراسة الحالية تطبيقية ، تستهدف فحص وتحليل أنماط العمران بالهوامش الحضر ريفية حول مدن محافظة المنوفية التسع (شبين الكوم - أشمون - الباجور - منوف - سرس الليان - الشهداء - قويسنا - بركة السبع - تلا) بإعتبار أن تلك الأنماط هى نتاج لظروف المركب الجغرافى فى تلك الهوامش ، وتأتى الدراسة بهذا التوجه ضمن إهتمامات الباحث بتحليل بعض الظاهرات العمرانية المتميزة بمحافظة المنوفية من أجل تقييم علمى لواقع تلك الظاهرات وتنمية وتخطيط أفضل لها فى المستقبل .

وربما أضاف بعداً آخراً إلى أهمية الدراسة الحالية أنه قد سبقتها بعض الدراسات عن مناطق من عمران المنوفية ، أهمها دراسة فايز غراب عن مدينة شبين الكوم سنة ١٩٨٤[٤] ولم تول تلك الدراسات أهمية مناسبة للهامش الحضر-ريفي ، كما أن موضوعات كثيرة قيد البحث عن حضر وريف الموفية مسجلة فى الجامعات ، من المرجو أن يلتف من يعدونها إلى أهمية تناول الهامش الحضر-ريفي فى المباحث التفصيلية لدراساتهم أو يخصصون لها

دراسات مستقلة فيما بعد .

ولقد أضفت الصفة الهامشية والإنتقالية للمناطق موضوع الدراسة آثاراً سلبية على وفرة المادة العلمية الخام المنشورة والتي تمثل البيانات السكانية والسكنية صلبها فتعدادات السكان فيما بعد تعداد سنة ١٩٤٧ نشرت تلك البيانات على مستوى المدينة بإعتبارها وحدة تعدادية واحدة لاتفرق فى ذلك بين ما يخص الكتلة العمرانية داخل الكردون وما يوجد من عمران خارج الكردون على خلاف ما نشر فى تعداد سنة ١٩٤٧ وما قبله متضمناً بيانات السكن والسكان داخل وخارج الكردون ومقصلاً الأخيرة فيما كان ينشر بمحلق التوابع العمرانية ، ومما أضيف إلى واقع التعدادات الحديثة التى لم تعد تسعف الباحث فى دراسة الهوامش الحضر-ريفية للمدن ، أن الإدارات المحلية ومجالس المدن لم تهتم هى الأخرى برصد وتسجيل البيانات العمرانية عما يوجد خارج كردون المدن ، فلم يعثر الباحث على بيان واحد على سكان وسكن العمران الواقع خارج كردون المدينة فى أى من مدن محافظة المنوفية ، مسجلاً فى الإدارات المعنية بذلك فى مجالس المدن أو ديوان المحافظة .

وأدى كل ماسبق إلى الإعتماد شبه الكامل على العمل الميدانى فى جمع المادة العلمية التفصيلية الحديثة مع الإستعانة ببعض المصادر الأخرى ومن أهمها :

- الخرائط المساحية مقياس رسم ١:٢٥٠٠٠ لمدن محافظة المنوفية ومبين عليها حدود الزمام وحدود الكردونات حتى منتصف الأربعينات .

- الصور الجوية للمحافظة مقياس ١:٢٥٠٠٠ لسنة ١٩٨٥ والخرائط المنشأة إعتماداً عليها ومبين على تلك الخرائط حدود الحيز العمرانى (الكردون) فى أحدث وضع له والمعمول به منذ عام ١٩٨٩ .

- بيانات الزمام والحيازة الزراعية من الجمعيات الزراعية بالمدن وبيانات الخدمات والمرافق العامة من المجالس والإدارات المحلية وأقسام الشرطة ومراكزها .

أما العمل الميدانى فقد أنجز خلال شهر مارس ١٩٩١ وتضمن ما يلى :

١) زيارة كل تجمعات العمران فى مناطق الهوامش الحضر-ريفية حول مدن المحافظة

بعد تحديد خطوط أحدث كردون على الخرائط وجمع البيانات الأساسية عن تلك التجمعات بدءاً بظروف الموضع وإنتهاء بالخدمات والمرافق المتاحة والعلاقات مع التجمعات المجاورة وعمل تقييم لكل ذلك .

٢) حصر عدد المساكن بكل تجمع وتسجيل أهم الخصائص العمرانية للمساكن والمبانى عموماً .

٣) اللقاء مع أهل الخبرة من الأهالى للتأكد من صحة البيانات المجمعة ، شخصياً والمناقشة فى تفسيرها وإستبانة رأى الأهالى فى مستقبل ذلك العمران .

٤) رفع مساحى لبعض الأجزاء الحديثة الناتجة عن إمتداد عمرانى كبير فى بعض التجمعات العمرانية وخاصة فى عزبة العطار وعزبة غيط شبرا بالباجور وللتجمع المتصل لمجموعة أبو صلاح بأشمون وعزبة دكيرس بالشهداء وعزبة المفتى ببركة السبع والدفتدار بمنوف .

وبعد جمع المادة العلمية الخام ميدانياً ومكتبياً ومعالجتها إحصائياً وكرتوجرافياً ومراجعة وتمحيص معظم ماكتب عن الهوامش الحضر-ريفية نظرياً وتطبيقياً فى المراجع المتاحة وإستحضاراً للهدف النفعى التخطيطى للدراسة الحالية فمن الأوفق أن يأتى سياق التحليل الجغرافى للموضوع على النحو التالى :

- مفهوم الهامش الحضر-ريفي ، وتحديده حول مدن المنوفية .
- توزيع العمران فى الهوامش الحضر-ريفية بالمنوفية .
- أحجام العمران بالهوامش الحضر-ريفية .
- الخصائص التركيبية للعمران .
- مدى توافر الطرق والمرافق الحديثة .
- مشكلات عمران الهوامش ومقترحات حلها .
- خاتمة

أولاً

مفهوم الهامش الحضر-ريفي ، وتحديده حول مدن المنوفية

من أقدم تعريفات الهامش الحضر-ريفي ما قدمه ريروين سنة ١٩٤٢ (Wehrwein) أنه منطقة إنتقالية بين مساحات الإستخدام الحضرى الخالص والمساحات المستخدمة إستخداماً زراعياً[٥] على حين قدم برايور (Pryor) سنة ١٩٦٨ تعريفاً أكثر دقة للهامش الحضر-ريفي أنه (منطقة إنتقال فى إستخدام الأرض والخصائص الإجتماعية والديموجرافية ، تقع فيما بين الكتل الحضرية المبينة المتصلة وكذلك مناطق الضواحى التابعة للمدينة ذاتها من جانب وبين الظهير الريفى الذى يتميز بسيادة المبانى والمساكن الزراعية والإستخدامات الزراعية للأرض ، والوظائف الزراعية لسكانها من جانب آخر[٦].

ونفس المعنى تقريباً قدمه هارولد كارتر (H., Carter) سنة ١٩٧٢ حيث ذكر إن الهامش الحضر ريفى مساحة ذات خصائص متميزة فهى تتشابه جزئياً مع الكتلة الحضرية التى تشهد توسعاً كما لا تزال جزئياً ذات طبيعة ريفية ، وفضلاً عن ذلك فإن الكثيرين من سكان هذا الهامش يعيشون في الريف إلا أنهم يرتبطون به إجتماعياً أو إقتصادياً ، أى أن التميز هنا له بعدان ، بعد طبيعى خاص بإستخدام الأرض ، وبعد إجتماعى خاص بالسكان[٧].

وكما يرى بريانت (Bryant) وزملاؤه[٨] فإن فكرة الإنتقال أو الإختلاط بين أنماط إستخدام الأرض هى أوضح ما يلاحظ فى منطقة الهامش الحضر-ريفي ومع ذلك فليس من السهل تحديد تلك المنطقة بدقة فحدودها الداخلية والخارجية متحركة والمشكلة الحقيقية فى تعريف وتحديد الهامش الحضر-ريفي تكمن فى عدم وجود تفسير ومفهوم محددين لفكرة الإنتقال ، كما أن المعايير والمؤشرات المستخدمة لقياس وتمييز الحدود الخارجية للمنطقة ليست واحدة .

وقد حاولت بعض الدراسات رصد أهم مظاهر خاصية الإنتقالية في الهوامش حول بعض المدن ، منها دراسة (G.A., Wissink) سنة ١٩٦٢ عن هوامش المدن الأمريكية الكبرى وإنتهى منها إلى تقرير أن تلك الهوامش إن هى إلا مساحات من التنوع الشديد[٩]

، وقد سبقتها دراسة جوليج (Golledge) سنة ١٩٦٠ عن الهامش الحضر-ريفي حول مدينة سيدنى[١٠] ولاحظ فيها تباينات واضحة فيما بين القرى القديمة إلى الأحياء السكنية الحضرية الحديثة فضلاً عن التباينات في الإستخدامات التجارية والصناعية ، كما لاحظ جوليج (Golledge) سبع مظاهر للتغير فى مناطق الهوامش هى :

- تغير نمط السكن
- تغير حجم الزارع
- الإنتاج المحصولى كثيف
- التوسع السكنى سريع
- السكان متحركون ، وكثافتهم معتدلة أو منخفضة .
- الخدمات والمرافق العامة غير كاملة أو كافية
- إنتشار منشآت الإستثمار والمضاربات.

كما لاحظ باهل (R.E. Pahl) سنة ١٩٦٥(١١) أربع خصائص ومميزات للهامش الحضرى حول مدينة (Hertfordshire) على النحو التالى :

- الفصل والتميز بين المبانى ، سواء فى توزيعها المكانى ، أو فى ترتيبها ونمطها المعمارى .
- الهجرة الإختيارية إلي الهوامش من سكان الطبقات المتوسطة بالمدينة.
- سهولة رحلة الإنتقال اليومى بين الهامش والمدينة .
- غياب التراتب الجغرافى والإجتماعى داخل مناطق الهامش ، أن التنوع الشديد به والواضح أن الدراسات السابقة قد أجريت على مدن متروبوليتانية كبيرة حتى أن البعض مثل كارتر (Carter) - قد إعتبر الهامش الحضر-ريفي كأقليم للمدنية(١٢) (The rural-urban fringe as a region of the city.) كما أعتبرت المدينة والريف المجاور لها

في المجتمعات الغربية بمثابة نظام بيئى معقد أطلق عليه إسم المدينة الإقليمية (Regional city) وقد يتراوح عدد سكان تلك المدينة بين مليون نسمة وأكثر ، وتصل مساحة ذلك النظام حوالى ٢٠٠٠٠كم٢ بنصف قطر نحو ٨٠كم حول المدينة ، ولهذه المساحة بعض الخصائص أهمها أربع على الأقل(١٣) هى :

- نتيجة حركة السكان صوب قلب المنطقة المبنية للمدينة .

- تتعدد المستوطنات الكثيفة المنتشرة بين المزارع إما كمدن صغيرة أو قرى تجمعات جديدة .

- توجد حركة سكانية فى إتجاه معاكس صوب مراكز النشاط الجديدة المنتشرة داخل الإقليم.

- هناك تداخل فى أنماط الحركة ، كحركة العمل ، وحركة الشراء والتسويق ، وحركة التسلية والترفيه ، والحركة الإجتماعية ، وحركة السكن ... إلخ .

وفى إطار هذا النظام أو المساحة الواسعة ، حاول البعض(١٤) وضع تصور هيكلى عام للتركيب الداخلى أو المكونات الإقليمية للنظام وهى عبارة عن أربعة رئيسية على النحو التالى : (الشكل ١-أ) :

١) المدينة المركزية أو المنطقة المبنية للمدينة .

٢) الهامش الحضر-ريفي ، ويحيط بالمنطقة السابقة وينقسم إلى نطاقين :

- هامش داخلى (Inner fringe) وهو المجاور للمدينة تماماً ، وفيه يتوجه إستخدام الأرض توجهاً حضرياً مؤكداً .

- هامش خارجى (Outer fringe) ويحيط بالسابق وفيه يسود الإستخدام الريفى للأرض مع توجه واضح للإستخدام الحضرى .

٣) منطقة الظل الحضرى (Urban shadow) وفيها يتمثل أقصى مدى للتأثير الحضرى على الريف .

٤) الظهير الريفي (Rural hinterland) وتقع فيه القرى والمساكن المنفردة وبعض المدن الصغيرة فضلاً عن الإستخدام الزراعى الخاص للأرض .

ولقد حرص أصحاب هذا التصور النظرى على تسجيل بعض التحفظات على مدى إنطباقه على الواقع ، فليس بالضرورة أن تكون نطاقاته متتابعة تماماً ، فقد يتقطع الهامش الحضر - ريفى حول المدينة أو يختفى فى بعض القطاعات نتيجة قوة وإتجاهات حركة التوسع العمرانى للمدينة ، وعموماً فإن فهم هذه النطاقات ينبغى أن ينطلق من حقيقة أنها جميعاً أجزاء مختلفة فى متصل (Continum) وأنها نتاج مجموعة من العلميات المعقدة جداً والمتحركة باستمرار (١٥) .

ومن أجل ما سبق فإننا قد نلحظ بعض الإختلافات فى تطبيق ذلك التصور والإطار النظرى العام على هوامش الحضر - ريفية حول مدن أو بلدان صغرى ، كمعظم مدن محافظة المنوفية والتى تأتى بعضها فى المراتب الدنيا الحضرية وبالتالى تضيق هوة التباينات التى يمكن ملاحظتها فى ذلك المتصل المؤلف من المدينة والريف المجاور لها وما يحتويه من هوامش الحضر - ريفية ، وقد يكون فى هذا الوضع مبرر لأن يلتمس الباحث أسساً ومعايير لتحديد الهامش الحضر - ريفى تناسب الواق المصرى عموماً والمدن المدروسة بوجه خاص .

وينبثق التعرف على الهامش الحضر - ريفي لمدن المنوفية وكذلك للمدن المصرية من مراجعة الحدود المميزة لكل من الريف والحضر ، إما على مستوى المساحات أو الزمامات الأرضية الخاصة لكل مستوطنة أو محلة عمرانية ، أو على مستوى الكتل المبنية لتلك المحلات .

والمعمول به فى مصر عموماً أن حدود الزمامات - سواء للقرية أو للمدينة - تصدر بها قرارات مالية تصبح المحلة بمقتضاها وحدة صرافية فى تحصيف الضرائب ، وبصفة خاصة على الأراضى الزراعية (١٦) ، وهذا هو الأصل فى تحديد ورسم الزمامات على الخرائط المساحية ، أما القرارات الإدارية بإنشاء المستوطنات . فإنها تنظم أساساً الجوانب الأمنية والإشرافية والخدمية دون أن يترتب عليها وحدها توقيع حدود الزمامات على الخرائط ، والوضع فى محافظة المنوفية أن زمامات جميع المحلات (مدناً وقرى) محدودة

بقرارات مالية ، وبالتالى فهى موقعة على الخرائط المساحية ، فضلاً عن صدور قرارات إدارية مماثلة بإعتبار تلك المحلات كواحدات إدارية .

أما على مستوى الكتل المبنية فالحال يختلف فيما بين المدينة والقرية وذلك أن المدينة يضرب حول كتلتها المبنية حدود تعرف بـ (الكردون) أصبح يطلق عليها حالياً (الحيز العمرانى(١٧) - تحصل ضرائب العوائد العقارية على المبانى بداخلة والتحصل عف\لى المبانى خارجه ، بينما لا توجد حول الكتل المبنية للقرى مثل تلك الحدود ذات الوظيفة الضريبية(١٨) وفى الخمسينات أعتبر (السيد صبرى) أن حدود الكردونات هى أصلح ما يميز المناطق الحضرية عما عداها من الريف المحيط بها(١٩) ، وإلتزمت جل الدراسات الجغرافية للمدن في مصر بحدود الكردون فى تميز المنطقة الحضرية للمدينة .

وبناء على ما سبق أسبحت هناك مساحات تابعة للمدينة وفقاً لحدود الزمام ، لكنها تقع خارج حدود الكردون أو الحيز الحضرى ، بمعنى آخر ، أصبح حول المدينة من الناحية النظرية - والعملية - أيضاً - ثلاث حدود على الأقل هى - (شكل ١-ب).

١- حدود الكتلة المبينة .

٢- حدود الكردون أو الحيز العمرانى .

٣- حدود الزمام الفاصل بين المدنية وما يحيط بها من محلات ريفية أو غيرها .

والحد الأول هو الحد الداخلى ، وبالتالى فهو أقلها إحاطة ، لكنه فى الوقت ذاته أكثرها تغيراً وعدم إستقرار ، إذ أنه يتزحزح نحو الخارج مع كل توسع وامتداد فى الكتلة المبنية ، وربما يتصل بالحد الثانى ، وقد يتجاوزه أحياناً .

أما الحد الثانى فهو خط الركدون زو الحيز ، ويضرب ليشمل إمتدادات الكتلة المبنية القائمة بغرض فرض الضرائب العقارية علهيا ، ويأخذ فى الإعتبارإمكانات ومستقبل التوسع الحلقى للكتلة المبنية أو ما قد ينشأ حولها من ملحقات أو مشروعات عمرانية ، أى أنه حد ذو بعد تخطيطى يستمر لفترة ثم يعاد النظر فيه بعدها لتجرى عليه بعض التعديلات غالباً ما تكون بالتوسع صوب الخارج على حساب زمام أراضى المدينة على ذلك

فهو أقل تغيراً من الحد الأول ، كما أنه يعتبر إلى درجة كبيرة الحد الحامع المانع لإمتداد الكتلة المبنية للمدينة في الفترة الراهنة .

أما الحد الثالث - حد الزمام - الذى يفصل بين زمام أو مساحة المدينة وزمام المحلات العمرانية المجاورة - غالباً ما تكون قرى - فهو أكثر الحدود الثلاثة إستقراراً لأن أى تعديل به يؤثر على وضع محلة عمرانية أخرى على الأقل بخلاف المدينة ، كما لا يرتبط تغيره أو إمتداداته - فى الغالب - بوضع الكتلة العمرانية للمدينة ، اللهم إلا إذا كان خط الكردون هو ذاته خط حدود الزمام .

ويرى الباحث أن المساحة الواقعة فيما بين حد الحيز العمرانى (الكردون) للمدن محل الدراسة - مثلها مثل معظم المدن المصرية - وبين حدود الزمام المشترك مع زمامات القرى المجاورة ، تلك المساحة تمثل الهامش الحضر - ريفى حول تلك المدن ، فهى تدخل من الناحية الإدارية والمالية فى تبعية المدنية ، وبصنف سكانها ومساكنها تعداديا ضمن المدينة ، وينسحب نفس الشئ على الإعتبارات والمعاملات الزمنية والتمرينية والخدمات ... إلخ ، ولكن من الناحية الوظيفية للأرض ، أو بمعنى آخر الأساس الإقتصادى لإستخدامها فإن تلك المساحات ريفية زراعية بالدرجة الأولى ، تخدمها جمعيات زراعية تعاونية مقرها المدينة أو إحدى التوابع القائمة بها ، وتمارس فيها حرفة الزراعية كقطعة من الريف وتتوزع فيها تجمعات عمرانية ترتبط أصلاً بممارسة هذه الحرفة ، بإختصار فإن صفة الإنتقال المميزة للهامش الحضر - ريفى تتمثل فى تلك المساحات كأحسن ما يكون التمثل ، إذ أنها فى موقعها وواقعها تنتظم فيما بين الريف الخالص الذى مركزه العمرانى الأساسى القرية ، وبين الحضر الذى نواته العمرانية الأساسية للمدينة ، وسوف تكشف الدراسة التفصيلية جوانب أخرى عن مدى تحقيق خاصية الإنتقال والتنوع المميزة للهوامش الحضر - ريفية عموماً والمشار إليها آنفاً .

والجدير بالذكر أن نتيجة للنمو العمرنى لمدن محافظة المنوفية ، فقد تم تعديل حدود الكردونات زو الحيز العمرانى للمدن أكثر من مرة وزحدث ما تم إقراره كان فى ١٩٨٩ ، وقد استخدمت الصور الجوية الملتقطة فى سنة ١٩٨٥ بمقياس ١: ٢٥٠٠ فى تحديد الكتل المبنية ، ومن ثم إعتماد خط الحيز العمرانى الذى يضمن تحصيل الضرائب العقارية من

جانب ، وتنظيم التوسع العمرانى حول المدينة من جانب آخر .

والجدول التالى يبين تطور حدود كردونات مدن محافظة المنوفية الحالى :

جدول رقم (١)

تطور مساحات الحيز العمرانى (الكردون) لمدن محافظة المنوفية(*)

المدينة	أقدم كردون		تواريخ التعديلات ١٩٤٥-١٩٧٣-١٩٨٩	مساحة كردون سنة ١٩٨٩ كم٢	نسبة ٪ للنمو مساحة الكردون سنوياً
	التاريخ	المساحة كم٢			
شبين الكوم	١٩٤١	٩ر.	٤٥ - ٧٣ - ١٩٨٩	٢٥ر٥٥	٥٧ر..
أشمون	١٩٢٩	١ر٧٥	١٩٦١ - ١٩٨٩	٥ر٦.	٣ر٧.
الباجور	١٩٢٥	١ر٨٩	١٩٨٤ - ١٩٨٩	٣ر٢.	١ر١.
منوف	١٩٤٤	٥ر..	١٩٦١ - ١٩٨٩	٥ر٩٣	٤١ر.
سرس الليان	١٩٧٥	٢ر٨	١٩٨٩	٤ر٥.	٤ر٣.
الشهداء	١٩٤١	٤ر.	١٩٦٠ - ١٩٨٩	٥ر٨.	٢٨ر١.
بركة السبع	١٩٦١	٤ر.	١٩٦٤ - ١٩٨٩	٣ر٣٥	٢٦ر٣.
تلا	١٩٣٧	٢ر٤	١٩٦١ - ١٩٨٩	٦ر٥.	٣ر٣.
قويسنا	١٩٢٦	٢ر٦٥	١٩٥٥ - ١٩٨٩	٥ر٩.	١ر٩.

ويرجع إختلاف تواريخ أقدم كردون إلى الإختلاف الزمنى للقرارات المالية والإدارية القاضية بتكون مدن المحافظة ، كما إرتبطت تواريخ التعديل بضم بعض المحلات القروية إلي المدن القريبة منها وتحولها إلى حضر ، كما هو الحال في شبين الكوم والشهداء وبركة السبع ، كما إرتبطت أيضاً بالتوسع العادى فى مساحات الكردونات الأسبق .

والملاحظ أن نسبة نمو مساحة كردونات المدن التى أضيفت إليها قرى - خاصة شبين الكوم تفوق غيرها فى المدن الأخرى كنتيجة طبيعية لضم كتل سكنية جديدة إلى تلك المدن

(*) تواريخ الكردونات مأخوذة من الخرائط المساحية وقرارات التعديل والمساحات من قياس الباحث ونسب النمو من حسابه .

ومما يذكر زن التعديل الآخير لحدود كردون المدن فى سنة ١٩٨٩ قد قسم مساحة الحيز الحضرى إلى ثلاثة نطاقات : أ ، ب ، جـ ، والأول هو الملاصق للكتلة المبنية القائمة ، بينما يقع النطاق ب حوله من الخارج ، ويعتبر النطاق (جـ) أقصى إمتداد للحيز الحضرى والهدف من هذا التقسيم ، محاولة قصر التوسع العمرانى على كل نطاق - من الداخل إلى الخارج - لمدة عشر سنوات وإن كان الواقع العملى لا يثبت إلتزاماً دقيقاً بمقتضيات هذا التقسيم ، كما أن الضرائب العقارية تحصل على كل مبنى يقام داخل أحد نطاقات الحوز العمرانى دونما النظر إلى موقعه من التقسيم طالما أنه يقع ضمن الحدود الخارجية للقطاع (جـ) ولهذا الإعتبار فإن ذلك الحد يعتبر الفاصل بين الحيز العمرانى الحضرى بداخله ، والهامش الحضر - ريفى خارجه والممتد حتى حدود الزمام وتعتبر المساحة الواقعة بين هذين الحدين - الحيز الحضرى (الكردون) والزمام هى مساحة الهامش الحضر - ريفى للمدن.

أما المساحات الواقعة داخل النطاق (جـ) فهى ضمن الحيز الحضرى وإن كانت تمثل هامشه الخارجى ، بخلاف المساحات غير المبنية فى النطاقين (ب ، أ)والتى تمثل الهامش الداخلى فى الحيز الحضرى ، والجدير بالذكر أن مساحات من الأراضي الزراعية تغطى أجزاء كبيرة فى النطاقات (أ ، ب ، جـ) لكنها تتزايد بالإتجاه نحو الخارج ، على حين تمثل تلك الأراضى الزراعية النسبة الغالبة من مساحة الهامش الحضر - ريفى الواقع بين الكردون وحد الزمام .

والجدول التالى يبين مساحات النطاقات المكونة للحيز الحضرى داخل الكردون ومساحة الهامش الحضرى والأراضى الزراعية حول مدن المنوفية فى سنة ١٩٩١ .

جدول رقم (٢)

المدينة	المساحات داخل الكردون كم٢ (*)			الزمام كم٢ (**)	الأراضى الزراعية داخل الزمام(**)	مساحة الهامش الخضر-ريفى كم٢	٪ من الزمام
	الكتلة المبنية	المساحة حتى الحد (ب)	الكردون حتى الحد (ج)				
شبين الكوم	٤ر١٠	٥ر١٥	٥ر٣٥	٥٥ر٣٥	١٥ر١٥	٠٠ر٠	صفر
أشمون	١ر٢	٥ر٢	٦ر٥	٤ر٢٣	٠٠ر٣١	٨ر١٧	٠٠ر٧٦
الباجور	٨ر١	٤٣ر٣	٣ر٣	٦ر٩	٠٠ر٨	٤ر٦	٦٦ر٦٠
منوف	٩ر٣	٠٣ر٤	٩٣ر٥	١ر١٨	٣٠ر١٣	١٧ر١٣	٢٠ر٦٧
سرس الليان	٠ر٢	٠٠ر٣	٥٠ر٤	٦ر١٦	١٠ر١٣	١٠ر١٢	٩٠ر٧٣
الشهداء	٢ر٢	٠٤ر٣	٨٠ر٥	٦ر١٨	١٠ر١٦	٨ر١٢	٨٠ر٦٨
بركة السبع	٠ر٢	٥٤ر٣	٣٥ر٣	٣ر٩	٣٠ر٧	٩٥ر٥	٧٠ر٦٠
تلا	٠ر٢	٠٣ر٣	٥٠ر٦	٢ر١٨	٠٠ر١٤	٧٠ر١١	٣٠ر٦٤
قويسنا	١ر٢	٥٣ر٣	٩٠ر٥	٦ر٧	٨٠ر٣	٧٠ر١	٣٠ر٢٢

(*) مقيسة من خرائط الكردون بمحافظة المنوفية

(**) الخرائط المساحية وبيانات مديرية الزراعة بالمنوفية

ويتضح من الجدول وخريطة (شكل ٢) ما يلى

١- لا يتمثل الهامش الحضر - ريفى - بالحدود المبينة سابقاً - حول مدينة شبين الكوم حيث أن الحدود الخارجية للنطاق (جـ) الحيز الحضى للمدينة هى دائماً حدود الزمام ، يدل هذا فى الغالب على أن المسئولين عن تخطيط الكردون قد بالغوا فى مد حدوده الخارجية حول المدينة العاصمية للمحافظة بينما لا يدل على غياب الأراضى الهامشية ضمن زمام شبين الكوم حيث توجد نحو ١٠ كم٢ من الأراضى الزراعية ضمن النطاقين أ ، ب ضمن كردون المدينة وهذه المساحات تدخل بالأكيد فى الهامش الحضرى وليس الحضر - ريفى محل الدراسة التفصيلية الراهنة .

٢- تتباين درجة ما مساحات الزمامات ، والحيز الحضرى ، وبالتالى مساحة الهامش الحضر - ريفى الخاص بمدن محافظة المنوفية ، ولكن تتراوح النسب المؤوية لمساحة الهامش الحضر - ريفى إلى مساحة الزمام فيما بين ٧ر٦٠ - ٧٦٪ فى تلك المدن بإستثناء شبين الكوم وقويسنا ، وتقع النسبة في الأخيرة ما بين ١/٥ ، ١/٤ مساحة الزمام.

وتشير النسبة المرتفعة الخاصة بغالبية المدن إلى أهمية دراسة الهوامش الحضر - ريفية والتى تبلغ جملة مساحاتها ٦ر٨٠ كم٢ تمثل نحو ٤ر٦٦٪ من جملة زمامات مدن المنوفية بإستثناء شبين الكوم ، كما يشير تقارب نسب الهامش الحضر - ريفى إلى جملة الزمام بمعظم مدن المنوفية إلى درجة من التشابه في الظروف الجغرافية السائدة بالمنطقة .

٣- تزيد مساحة الأراضى الزراعية فى زمام المدن عن مساحة الهامش الحضر - ريفى داخل الزمام نفسه ، ويعزى ذلك إلي ما ينتشر من أراضى زراعية ضمن نطاقات الكردون وبصفة خاصة النطاقين جـ ، ب وكما سبقت الإشارة في الملاحظة رقم (١) السابقة فإن الدراسة تنصب أساساً على الهامش الحضر - ريفى ، ولكن قد يشار إلى الأراضى الزراعية ضمن الكردون على إعتبار أنها ربما كانت تقع في فترة سابقة ضمن أراضى الهامش الحضر - ريفى ، فضلاً عن أنها جزء متكامل ومتعدد العلاقات فى المتصل الحضرى والريفى الذى يمثل المجال أوسع للدراسة .

ثانياً

توزيع العمران فى الهوامش الحضر - ريفية بالمنوفية

نتناول فى هذا الجزء الأبعاد التوزيعية لعمرن الهوامش الحضر - ريفية بدءاً من حضر التجمعات العمرانية وتطور أعدادها ، ثم تحديد أنماطها التوزيعية ، وخصائص مواضعها وفى كل نحاول إبراز الظروف الجغرافية المؤثرة .

أ) حضر العمران وتطوره :

تتنوع أشكال وأحجام العمران فى الهوامش الحضر - ريفية بالمنوفية من المسكن المنفرد إلى التجمعات الأكبر على هيئة عزب ، ونستطيع متابعة ما طرأ على أعداد وأحجام الأشكال العمرانية فى المناطق المدروسة خلال فترة زمنية موثوق فى مصادرها وذلك لإتخاذ ملحق التوابع بتعداد سكان سنة ١٩٤٧ أساساً للمقارنة بعد مراجعة أرقامه بما سجلته الخرائط المساحية فيما قبل سنة ١٩٥٠ ، ثم إتخاذ الحضر الفعلى المنجز بالدراسة الميدانية فى مارس ١٩٩١ معبراً عن الحالة الراهنة ، ومما يذلك زن إتخاذ تعداد سنة ١٩٤٧ أساساً للمقارنة يرجع إلى شموله ودقته فيما يتعلق بحصر التوابع من جانب وإلى أنه التعداد الوحيد الذى تضمن بيانات عن عمران خارج الكردون في جميع مدن المحافظة بإستثناء بركة السبع وسرس الليان التين لم تصبحا مدينتين إلل بعد ذلك التاريخ (أصبحت بركة السبع مدينة بموجب القرار الوزارى رقم ٥٠ لسنة ١٩٦١ وسرس الليان بموجب القرار الجمهورى رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٥)(٢٠) .

ومع ذلك فقد أورد ملحق تعداد سنة ١٩٤٧ التوابع الخاصة بكل منهما كقريتين والملاحظ أيضاً أن تعداد سنة ١٩٤٧ قد حصر التوابع تحت أكثر من مسمى فبعضها مساكن خاصة ، وبعضها مجموعات مساكن ، وبعضها عزب ، ولقد تابع الباحث في الدراسة الميدانية - ما استجد على تلك الأشكال من تطورات .

والجدول التالى رقم (٣) يبين أعدا التجمعات والتوابع العمرانية في مناطق الهوامش الحضر - ريفية بالمنوفية فى سنة ١٩٤٧ وفى سنة ١٩٩١ والتغير الحادث بين هذين التاريخين مع الأخذ فى الإعتبار أن : رقام الأساس فى حالتى بركة السبع وسرس الليان

تعبر عنهما وهما قريتان ، كما تعبر عنهما بعد أن صارتا مدينتين من الناحية الإدارية والمالية ، كذلك فإن الباحث لم يدخل عدد المساكن المنفردة المستجدة والتى تم حصرها في الدراسة الميدانية فى عدد التجمعات العمرانية سنة ١٩٩١ حتى لا يترتب على ذلك نتائج مضللة فى مقارنة أعداد تجمعات سنة ١٩٤٧ وتجمعات سنة ١٩٩١ .

جدول رقم (٣) أعداد التجمعات العمرانية فى الهوامش الحضر - ريفية وتطورها

المدينة	عدد التجمعات سنة ١٩٤٧	عدد التجمعات سنة ١٩٩١	نسبة التغير ٪
ديرب الكوم	٣	-	- ١٠٠ر٠
أشمون	٢٤	٢٢	- ٨ر٣٠
الباجور	١٨	١٣	- ٢٧ر٧٠
منوف	١٨	١٠	- ٤٤ر٤٠
سرس الليان	٣	٥	+ ٦٦ر٦٠
الشهداء	٦	٣	- ٥٠ر٠٠
بركة السبع	٤	٣	- ٢٥ر٠٠
تلا	٢	١	- ٥٠ر٠٠
قويسنا	-	-	صفر
الجملة	٨٧	٥٧	- ٥٦ر٩٠

واستعانة بالأرقام الواردة بالجدول يمكن إبراز النقاط التالية :

١) فى سنة ١٩٤٧ كانت التجمعات العمرانية بأحجام وأشكال متعددة تتوزع في الهوامش الحضر - ريفية الخاصة بمدن المحافظة بإستثناء مدينة قويسنا التى خلت هوامشها من أشكال العمران التابع ، وكانت مدينة أشمون هى الأكبر نصيباً من تلك التجمعات يليها كل من الباجور ومنوف (ضمت الثلاثة ٦٠ تجمعاً تمثل نحو ٧٠٪ من الجملة) كما كانت مدينة تلا أقلها تابعاً وكان متوسط عدد التجمعات العمرانية بكل مدينة ٩ر١٠ تجمعاً وهو متوسط كبير بصفة عامة .

والجدير بالذكر أن وجود هذه الأعداد من التجمعات العمرانية فى الهوامش الحضر - ريفية لمدن المنوفية يفسر في الغالب بذات العوامل التى ساعدت على ظهور العزب والتوابع حول العمران الريفى والحضرى فى مصر مع أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وقد أشار لوزاك (Lozach) (٢١) إلى أحد تلك العوامل والمتمثل فى رغبة بعض الفلاحين فى السكنى قرب مزارعهم تجنباً لازدحام القرى وما يواجههم من مضايقات إدارية

ولقد كان لنمط الملكية السائد دور فى نشأة أشكال معينة من العزب ، ونستطيع من خلال مراجعة أسماء العزب التابعة وبيانات الملكية والحيازة المسجلة بالتعدادات الزراعية عن مدن المنوفية أن نميز ثلاثة أنواع من العزب حيث أصل نشأتها :

- عزب أصحاب الملكيات الكبيرة (١٠٠ فدان فأكثر) ، سواء من المصريين أو من غيرهم ، ونواة العزبة قصر أو دوار لصاحبها تقترب منه بعض المساكن المتواضعة لعمال الزراعة ، ومن أمثلة ذلك عزب : الدفترار ، محمد فهمى ناروز ، الشقنقيرى بمنوف وعزب خليل (ثلاث عزب لمالك واحد) إسنا سيوس أبو صلاح فى أشمون ، وعزبة كامل زايد فى تلا وعزبة دكيرس فى الشهداء .

- عزب أصحاب الملكيات المتوسطة (نحو ٥٠ فدان) وعمرانها عبارة عن مسكن أو إستراحة لصاحب العزبة معملحقات لبعض العمال ومن أمثلتها عزبة الضليل وعطا الله فى أشمون ، ومحى حسن بالباجور ، وعلى النجار بسرس ولاسين ببركة السبع ، والجندى بمنوف

- عزب العائلات حيث أنشاء بعض أفراد عائلة مساكنهم داخل أراضيهم الزراعية المجمعة خارج المدينة وهذا النوع من العزب أكبر حجماً من النوعين السابقين ، وتتأكد هنا الرغبة فى إقتراب السكن من الحقول ومن أمثلته معظم عزب الباحور والتى تحمل أسماء عائلات (مزيد - أبو حيسن - زايد حجازى ... إلخ) والبواخرية فى أشمون .

٢) تناقصت أعداد التجمعات العمرانية فى سنة ١٩٩١ عما كانت عليه فى سنة ١٩٤٧ وذلك على مستوى إجمالى الهوامش الحضر - ريفية وتنسحب الحقيقة ذاتها على جميع المدن بإستثناء سرس اللبان التى شهدت تزايداً فى أعداد التجمعات العمرانية فى هامش الحضر - ريفى (شكل ٣) .

ونستطيع تفسير تناقص أعدا التجمعات العمرانية السابق بالعوامل التالية :

- إزالة عمران بعض العزب صغيرة الحجم والتى كانت تتألف من مسكن المالك

وملحقاته كعزب حبيب الشقنقيرى والسحرى البحرية بمنوف والفقى وراضى بالشهداء وعبد الغفار بتلا .

- الدخول فى الكتلة المبنية المتوسعة للمدنية ، كعزب لمعى وفهمى والبكرى بأشمون ، والأشلة وأبو علم وثلاث عزب للشقنقيرى بمنوف ، وعزبة المجزار وعيد بشبين الكوم ، وكفر العرب بالشهداء ،

- الدخول ضمن الكردون الجديد حول المدينة وتمثلها عزبة واحدة هى عزبة عجوز بالباجور .

- الإتصال فى قرى مستقلة ، وقد حدث ذلك بتحول عزبة مناوهلة التى كانت تابعة لمدينة الباجور وداخل زمامها ، إلى قرية مستقلة مالياً وإدارياً باسم المنشأة الجديدة . وذلك بالقرار الجمهورى رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٦٤(٢٢).

أما بالنسبة لحالة التزايد التى لوحظت فى عمران الهامش الحضر - ريفى حول سرس الليان فإنها تفسر بالنمو العمرانى الحديث والملحوظ حول مواضع بعض الزرائب والمساكن المنفردة رغبة من بعض الفلاحين فى نقل سكنهم من قريتهم القديمة كبيرة الحجم والتى تحولت إلى مدنية نامية منذ وقت قريب (فى سنة ١٩٧٥) .

٣) تباينت نسب التغير فى أعداد التجمعات العمرانية فى الهوامش الحضر - ريفية إلى حد إختفاء هذه التجمعات تماماً فى بعض الهوامش (شبين الكوم) وتناقصها بنسبة محدودة فى البعض الآخر (أشمون) وعلى ذلك أصبحت صورة التوزيع الحالية تحصر التجمعات العمرانية فى سبع هوامش الحضر - ريفية بالمنوفية بعد إستبعاد هوامش قويسنا وشبين الكوم ، ويتضح من الجدول أن أعداد التجمعات العمرانية بالهوامش تميل بصفة عامة إلى التزايد بالإتجاه نحو الجنوب ، أى من المدن الشمالية بدءاً بتلا إلى المدن الجنوبية إنتهاء بأشمون ،وبإعتبار أشمون والباجور ومنوف وسرس الليان هى مدن النصف الجنوبى لمحافظة المنوفية فأنها تستأثر بنحو ٨٨٪ من جملة التجمعات بالهوامش الحضر - ريفية بالمحافظة (٥٠ تجمعاً من جملة ٥٧ تجمعاً) وتتمثل العوامل المؤثرة بهذا الوضع التوزيعى فى نمط الملكية وحيازة الأرض وبخاصة وجود الملكيات الكبيرة والمتوسطة ، كما تتمثل فى ظروف

الموضع وتأثيرها فى جذب العمران خارج الكتل المبنية الرئيسية للمدن كما سيتضح فيما بعد .

ب) أنماط توزيع العمران :

يتم التعرف على تلك الأنماط من خلال تحاليل بعض الخصائص التوزيعية المرتبطة بإنتشار الخران على المساحة فى كثافته وخلخلاته ، وفى إنتظامه وعشوائيته وفى تركزه أو تبعثره .

والجدول التالى بين القيم الكيمة للخصائص التوزيعية السابقة بتطبيق ثلاث أساليب على عمران هوامش مدن محافظة المنوفية هى متوسط التباعد كمؤشر لكثافة التوزيع ، مربع كاى لقياس درجة التركيز ، والجار الأقرب كمقياس لعشوائية أو توازن التوزيع .

جدول رقم (٤) القيم الكمية لخصائص توزيع عمران الهوامش الحضر - ريفية

هوامش مدينة	متوسط التباعد كم	معامل مربع كاى	معامل الجار الأقرب
أشمون	٠ر٩٦	١ر٣٥	١ر٠٠
الباجور	٠ر٧٥	٠ر٣٧	١ر٦٢
منوف	١ر١٨	١ر٢٣	٢ر٠٥
سرس الليان	١ر٦٧	١ر٣٠	١ر٢٣
الشهداء	٢ر٢٢	١ر٣٦	٠ر٨٥
بركة السبع	١ر٥١	١ر١٦	١ر٦٦
تلا	٢ر٦٠	٠ر٩٠	صفر

ومن الجدول وشكل (٤) يلاحظ ما يلى :

١- فيما يتعلق بكثافة توزيع العمران فى الهوامش الحضر - ريفية ، بدلالة متوسط التباعد(٢٣) يتضح أن هامش مدينة الباجور أكثف الهوامش عمراناً مع أنه ليس أكبرها عدداً ، يليه هامش مدينة أشمون ، فمدينة منوف ،وتستأثر هذه الهوامش الثلاث مرتفعة بصفة عامة ، أما فى هوامش مدينتى بركة السبع وسرس الليان فالكثافة متوسطة (يتراوح

متوسط التباعد بين ٥ر١ - ٢ كم٢) لكن الكثافة منخفضة فى هوامش مدنيتى الشهداء وتلا (متوسط التباعد أكثر من ٢ كم) وينسجم هذا مع ما سبق ذكره عن قلة التجمعات العمرانية فى الهوامش الحضر - ريفية للمدن الشمالية بالمنوفية .

٢- تعطى قيم مربع كاى(٢٤) توصيفاً لدرجة تركز أو إنتشار توزيع العمران داخل الهوامش ، والمعروف أنه كلما كانت قيمة المعامل أكبر كلما كان التوزيع أكثر تركزاً على أجزاء محدودة من المساحة ، وكلما قلت القيمة يصبح التوزيع أوسع إنتشاراً وأكثر تعادلاً ، وعلى ذلك فأوضح التركزات التوزيعية تظهر فى هوامش مدن الشهداء وأشمون وسرس الليان ومنوف ، بينما يتضح الإنتشار التوزيعى فى هامش مدينة الباجور ، ويسجل التوزيع فى هامش تلا وبركة السبع درجة تركز محدودة ولعوامل الموضع دور كبير فى تفسير هذه الأنماط .

٣- تؤكد قيم معامل الجار الأقرب(٢٥) معظم الملاحظات التوزيعية السابقة مع إضافة أبعاد جديدة ، والمعروف أن القيمة (صفر) تعنى قمة التركز التوزيعى ، والقيمة (واحد) تعنى عشوائية التوزيع ، وكلما زادت القيمة عن (واحد) كان التوزيع متعادلاً أو متوازناً ، أى أن عشوائية التوزيع تتحقق في هامش أشمون بجدارة ، ويقترب منه الوضع فى هامشى الشهداء وسرس الليان ، هذا بينما يظهر أوضح توزيع متعادل فى هامش منوف ، وفى درجة وسطى بين العشوائية والتعادل يتوزع العمران فى الهامش الحضر - ريفي لمدينتى الباجور وبركة السبع ، أما قمة التركز التوزيعى فتتمثل فى هامش تلا حيث يوجد تجمع عمرانى واحد .

٤- يرتبط بدرجة عشوائية التوزيع أو تركزه وجود محاور توزيعية للعمران أو غياب مثل تلك المحاور ، وواضح محور توزيعى لعمران الهوامش الحضر - ريفية يلاحظ فى حالة الباجور حيث يتنظم جميع العزب التابعة محور جنوبى شرقى شمالى غربى فى الجزء الشرقى من الزمام ويقسم خط سكة الحديد بنها - منوف هذا المحور إلى قسمين ، شمالى يضم خمس عزت وجنوبى يضم ثمانى عزب وهذا محور مائى أساساً ، وينتظم ٨٠٪ من عزب منوف فى محور هامشى غربى مع بعض المجارى المائية ومساحات الإقطاعيات الزراعية السابقة ، أما فى أشمون فالمحاور أقل وضوحاً وأقصر إمتداداً من الحالة فى الباجور

ومنوف ومع عشوائية التوزيع إلا أنه يلاحظ أو الشطر الغربى من الهامش الحضر - ريفي يضم ١٣ عزبة بينما يضم الشطر الشرقى ٩ عزب فقط .

أما فى بقية الهوامش الحضر - ريفية فلا تتضح محاور توزيعية ، بل هناك تجمعات متقاربة تكاد تتركز فى جزء من المساحة كما هو الحال فى الشهداء (فى الشمال الغربى) وبركة السبع (الجنوب والجنوب الشرقى) وسرس الليان (جنوب غرب) أما تلا فال تظهر فى هامشها محاور توزيعية ، بل هو موضع لتجمع عمرانى واحد .

جـ) مواضع العمران :

يدين موضع أى محلة عمرانية إلى عامل أو مجموعة من العوامل والظروف الجغرافية المسئولة عن تهيئته لجذب العمران ولتطوره وحسب العوامل الرئيسية المؤثرة فى مواضع عمران الهوامش الحضر - ريفية بالمنوفية يمكن تمييز الأنماط التالية للمواضع (شكل ٥) :

١- مواضع المجارى المائية

وغالباً ما تكون من تلك المجارى ترعاً رئيسية أو فرعية تمتد على جانبيها أو على أحدهما - طرق ممهدة ، تزيد من قيمة الموضع ، وتتحقق مواضع المجارى المائية فى ٣٠ تجمعاً عمرانياً بالهوامش المدروسة (أى ٦ر٥٢٪ من جملتها) ولها سيادة توزيعية فى بعض الهوامش وخاصة حول مدنية الباجور ، حيث تقوم مواضع ١٢ عزبة (من جملة ١٣ عزبة) على ثلاث ترع)بحر شبين ، الباجورية ، ترعة الدون) ترسم فى إتجاهاتها المحور الجنوبى الشرقى الشمالى الغربى الذى ينظم عمران الهامش الحضر - ريفي ، كما تتحقق المواضع المائية فى (١٠ عزب بهامش أشمون وأربع عزب بهامش منوف وعزبتان بسرس الليان وعزبج بكل من بركة السبع والشهداء والجدير بالذكر أنه تشترك عوامل أخرى ثانوية فى تحديد مواضع التجمعات السابقة .

٢- مواضع الملكيات الزراعية الكبيرة

وعادة ما يتخذ صاحب تلك الملكية - أو العزبة - موضعاً متوسط المساحة ويزداد

الموضع أفضلية إذا ما أقترن بطريق - بأى درجة - يصله بالمدينة ، كما قد يرتبط بترعة صغيرة أو مصرف وعموماً فإن هذا النمط من المواضع لايشكل محاور توزيعية فى المناطق التى ينتشر فيها وهو يتمثل فى ٢٢ تجمعاً عمرانياً (نحو ٣٨ر٦٪ من جملة التجمعات المدروسة) تتوزع سبع منها فى هامش مدينة أشمون ، وست فى هامش منوف وثلاث فى هامش سرس الليان وإثنتان فى هامش كل من الشهداء وبركة السبع وواحد فى هامش تلا وهامش الباجور وبذلك فإن هذا النمط يعد السائد توزيعياً فى هوامش المدن السابقة بإستثناء أشمون والباجور .

٣- مواضع التداعى العمرانى

وهى يمكن أن تصنف بدرجة ما فى أحد النمطين السابقين إلا أن العامل الرئيسى فى ظهورها كنمط متميز هو إنها تلية ومجاورة لعمران أسبق من أجل الإستفادة من مميزات موضعه ، فضلاً عن توافر عنصر الأمن الناجم عن التجمع ، ويتمثل النمط فى خمس تجمعات تقع جميعاً فى هامش أشمون وأربع منها تتجمع فى كتلة متلاصقة مع عزبة أبو صلاح التى إتخذت موضعها ضمن ملكية صاحب العزبة بينما تظهر الحالة الخامسة كعزبة ملاصقة لعزبة أسبق يرتبط موضعها أصلاً بالمجرى المائى(عزبة محمد يوسف مع عزبة خليل باك).

ثالثاً :

أحجام العمران بالهوامش الحضر - ريفية

تنحصر البيانات المتاحة عن عناصر الحجم العمرانى فى مصدرين ، الأول عدد السكان بكل تجمع وذلك من خلال ملحق تعداد سنة ١٩٤٧ وعدد المبانى بكل تجمع عمرانى داخل الهوامش الحضر - ريفية من خلال العمل الميدانى سنة ١٩٩١ وهذا يتضح بالملحق رقم (١) لهذه الدراسة ، وعلى الرغم من تباين هذين المصدرين فى الموضوع ، ولا أنهما يدلان على جانبين لشئ واحد هو العمران ، ولكن فى فترتين متتاعدتين ، وعلى ذلك فإنه يمكن الإستئناس بهما فى معرفة الحجم النسبى لعمران الهوامش الحضر - ريفية إلى قملة عمران المدينة التى يحيط بها .

ويتضح هذا من الجدول التالى :

جدول رقم (٥)

المدينة	نسبة سكان الهامش لجملة المدينة سنة ١٩٤٧ ٪	نسبة مبانى الهامش لجملة مبانى المدينة سنة ١٩٩١ ٪	متوسط عدد مبانى التجمع داخل كل هامش سنة ٪	الإنحراف المعيارى عن المتوسط
أشمون	٢٠ر٣٠	١٠ر٨٠	٤٥ر٤٥ مبنى	٣٣ر٦
الباجور	٣٨ر٩٠	١٨ر٥٠	٧٧ر٧٠	٥٣ر٦
منوف	٤ر٥٠	٧ر٣٠	٥٨ر٠٠	٦٨ر٩
سرس الليان	٨٧ر٠	٨ر٠	١٤ر٤٠	١٥ر٥
الشهداء	٢ر٤٠	٤ر٢٠	١٠٣ر٣٠	١٣٩ر٠
بركة السبع	٢ر٧٠	٧ر٠	١٠ر٦٠	١٣ر٦
تلا	٧٧ر٠	٢ر٠	١٥ر٠٠	٠ر٠

ومن الملحق رقم (١) والجدول السابق وشكل رقم (٦) تتضح الملاحظات التالية :

١) من حيث الحجم المطلق للعمران بدلالة السكان سنة ١٩٤٧ ، والمبانى سنة ١٩٩١ وكذلك من حيث حجمه النسبى متمثلاً فى نسبته إلى جملة عمران المدينة ، يأتى عمران هامش مدينة الباجور كأكبر حجم (١٠١١) متقدماً عمران هامش مدينة أشمون (١٠٠٠ مبنى) الذى كان يسبقه من حيث عدد التجمعات العمرانية ، وبعد أشمون تأتى منوف (٥٨٠ مبنى) .

تليها الشهداء (٣١٠ مبنى) متجاوزة ترتيب سرس الليان (٧٢ مبنى) من حيث عدد التجمعات ، ثم يأتى هامش بركة السبع (٣٢ مبنى) وهامش مدينة تلا (١٥ مبنى) .

٢- لا توجد علاقة مضطردة دائماً كما هو متوقع - بين حجم العمران بالهوامش الحضر - ريفية ، وبين نسبة السكان العاملين بالنشاط الزراعى بمدن الوفية والتى تتضح من الجدول التالى : جدول رقم (٦) نسبة العاملين بالنشاط الزراعى إلى جملة السكان

المدينة	النسبة المئوية فى تعداد سنة ١٩٧٦	النسبة المئوية فى تعداد سنة ١٩٨٦	معامل توطن النشاط الزراعى سنة ١٩٨٦
أشمون	٤٥ر٥	٣٩ر٣	١ر٩٠
الباجور	٣٨ر٥	٢٠ر٧	١ر٠٠
منوف	١٧ر٨	١٨ر٣	٨٨ر٠
سرس الليان	٣٠ر٩	٢٥ر٧	١ر٢٥
الشهداء	٥٤ر٠	٣٥ر٦	١ر٧٠
بركة السبع	٢٩ر٠	١٧ر٨	٨٦ر٠
تلا	٣٦ر٠	٢٦ر٢	١ر٢٧

فإذا كانت هناك علاقة إيجابية طردية بين زيادة حجم العمران وزيادة نسبة العاملين بالنشاط الزراعى بكل من أشمون والباجور والشهداء ، مثلما يرتبط معامل التوطن المنخفض للنشاط الزراعى في بركة السبع بحجم عمرانى صغير لعمران الهامش الحضر - ريفي ألا أن العلاقة عكسية فى المدن الثلاث الأخيرة ، فالحجم الكبير نسبياً لعمران هامش منوف لا يتفق مع النسبة المنخفضة للعاملين بالزراعة بها ، بينما ترتفع تلك النسب فى سرس الليان وتلا بما لا يتفق مع الحجم الصغير لعمران هامشيهما .

وربما يفسر عدم إضطراد العلاقة بين حجم العمران بالهوامش الحضر - ريفية ونسبة العاملين بالنشاط الزراعى بالمدن ، بأنه ليس من الضرورة أن يقيم جميع أولئك العاملون بالزراعة فى عمران الهوامش ، بل قد يقطن ذلك العمران بعض العاملين فى أنشطة غير زراعية ، وهذا الأمر ملحوظ من خلال التعرف الميدانى على الهوامش وأن كانت الإحصاءات الدقيقة الدالة عليه غير متاحة .

٣- مع تناقص أعداد التجمعات العمرانية فى الهوامش الحضر - ريفية فيما بعد تعداد سنة ١٩٤٧ ، تناقصت الأحجام بالنسبة للعمران (نسبة السكان أو المبانى تعداد سنة ١٩٤٧ ، وذلك بمعدلات مختلفة فى خمس من الحالات المدروسة (أشمون ، الباجور ، سرس الليان ، بركة السبع ، تلا) ويتمشى هذا مع تناقص نسبة العاملين بالنشاط الزراعى فى تلك المدن فيما بين تعدادى سكان ١٩٧٦ ، ١٩٨٧ أما فى هامش مدينتى منوف والشهداء فقد تزايد الحجم النسبى للعمران وتزايدت فى الأولى نسبة العاملين بالزراعة فى تعداد سنة ١٩٨٦ عنه فى تعداد ١٩٧٦ وإن كان بقدر ضئيل.

بينما يعزى تزايد نسبة عمران هوامش الشهداء إلى نمو عمرانى حديث تزايد فى عزبة دكيرس (العزبة الرئيسية الواقعة فى هامشها).

جدول رقم (٧)

التركيب العمراني في بعض التجمعات الحضارية بالهوامش

الهامش والتجمع	عدد المباني	مباني ٪ طينة	مباني حديثة ٪	أكثر من دور ٪	عدد المباني العامة
اشمون					
أبو صلاح	١٢٠	٩٤	٦	٣٫٣	٢
البواجرية	٨٥	٦٩٫٥	٣٫٥	٥٫٩	١
الباجور					
غيط شبرا	٢٠٠	٩٧	٣	٤٫٠	٢
العطار	١٥٠	٩٠	١٠	١٣٫٣	٤
مزيد	٦٠	٧٥	٢٥	٨٫٣	١
منوف					
حسن الشفنقيرى	٢٥٠	٩٦	٤	٠٫٨	١
الدفتدار	١٠٠	٩٩	١	١٫٠	١
مرس اللبان					
إبراهيم الجمال	٤٥	٩٥٫٦	٤٫٤	٤٫٤	١
الشهداء					
دكيرس	٣٠٠	٩٨	٢	١٫٠	١
بركة السبع					
المفتى	٣٠	٦٦٫٧	٣٣٫٣	٢٦٫٧	١

(*) الحصر من الدراسة الميدانية

ومن الجدول يتضح الحقائق التالية :

١- تسود المبانى الطينية فى جميع التجمعات العمرانية بالهوامش الحضر - ريفية المدروسة والطين هو المادة الخام المستخدمة فى طوب البناء والملاط والياط على السواء والسفوق مؤلفج من العروق الخشبية وأعواد البوص ، والنزل الطينى تقليدى التركيب ، يناسب حياة الفلاح ومتطلبات النشاط الزراعى ،فغالباً ما يجمع بين سكن الإنسان وإيواء الحيوان ، أى أنه بإختصار مسكن بيئى ريفى بالدرجة الأولى .

٢- تتوزع المبانى الحديثة على التجمعات العمرانية بنسب متفاوته ، ولكنها محدودة على وجه العموم ، ونكاد نلاحظ علاقة بين القرب من المدن أو الطرق الرئيسية وبين زيادة نسبة المبانى الحديثة كما هو الحال فى عزبة مزيد وعزبة العطار فى هامش مدينة الباجور ، عزبة المفتى فى بركة السبع .

والمسكن الحديث مشيد من الطوب الأحمر أو الأسمنتى والخرسانة المسلحة ويتخذ فى معظم الأحيان تركيب الشقة أو الفيلا الخاصة وقد يكون على هيئة عمارة مؤلفة من عدة شقق وعدة أدوار كما فى عزبتى العطار وغيط شبرا بالباجور (شكل ٧) وعزبة المفتى ببركة السبع .

٣- تغلب نسبة المبانى المؤلفة من دور واحد ، معظمها مبانى طينية ، كما توجد قلة من الحديثة مؤلفة من دور واحد لكنها مهيأة لأدوار أكثر ، وتسود مبانى الدور الواحد أكثر فى هوامش منوف والشهداء .

ويتضح من الجدول الملاحظات التالية :

أ - الطـــرق :

١ - إذا أخذ فى الاعتبار أن متوسط طول وصلة الطريق بين أي تجمع عمراني بالهوامش المدروسة والمدينة التابع لها هو ٢ر٥٢ كم وهي مسافة ليست قصيرة بصفة عامة (حيث أن الطول الاجمالى للوصلات ١٤٣ر٦٥ كم وعددها ٥٧ وصلة فإن ذلك المتوسط يعد مرتفعا نسبيا فى عمران أربعة هوامش أكبرها الشهداء وتلا ، ثم أشمون ومنوف مما قد يدل علي تواضع علاقات الاتصال بالمدينة إذا قورنت بمثيلتها فى الهوامش الثلاث الأخرى بالمنوفية والتى تقل فيها متوسطات طول الوصلة بين التجمع العمراني والمدينة عن المتوسط العام على مستوى هوامش المنوفية وأقل تلك المتوسطات فى بركة السبع يليها سرس الليان فالباجور .

٢ - الغالبية العظمى من أطوال وصلات الطرق بين التجمعات العمرانية بالهوامش والمدن التابعة (٢ر٩١٪ من أطوالها) من رتبة متدنية عموماً فبعضها على هيئة طرق ممهدة على جسور ترع أو مصارف ، وبعضها على هيئة مدقات ضيقة وهذا يضيف بعداً جديداً إلى ما يواجه الوصول من التجمعات العمرانية إلى المدينة خاصة فى حالة أمطار الشتاء) .

والنسبة المحدودة جداً من الوصلات المرصوفة تتمثل في حالة واحدة بأشمون (عزبة إبراهيم سليم) وأربع حالات فى الباجور (عزب العطار - عوض حسن - مغيث - حجازى) ويتضح أثر الطريق فى تلك الحالات على الامتداد العمرانى الحديث حول تلك الطرق ووجود بعض محلات التجارة (البقالة) وبعض ورش إصلاح السيارات . . إلخ ، بل ربما كان لأهمية الطريق دور فى تركز بعض المرافق الخدمية فى بعض العزب السابقة كما سيذكر لاحقا .

ب) الخدمات :

١ - المدرسة الابتدائية هى الخدمة التعليمية الوحيدة المتمثلة فى بعض عمران الهوامش وعلى فرض أن المتاح من المدارس الابتدائية (٤ مدارس) تخدم جميع التجمعات العمرانية فإن كل مدرسة تخدم - من الناحية النظرية - نحو ١٤ عزبة مما يدل على نقص كبير فى تلك الخدمة ، وإذا عرفنا أن ثلاثا من تلك المدارس تتركز فى

بعض عزب الباجور العطار - غيط شبرا - حجازى) وعزبة أبو صلاح في أشمون لأتضح مدى نقص الخدمة التعليمية واعتماد العزب على المدينة أو القرى المجاورة .

٢ - بالرغم من أن الأراضى الزراعية تشكل جل مساحة الهوامش الحر ريفية والتى يعمل معظم سكانها كذلك فى النشاط الزراعى ، إلا أن الجمعيات التعاونية الزراعية المشرفة على هذا النشاط تقع داخل الكتلة الحضرية للمدن ، ويتجه إليها مزارعو عمران الهوامش لانجاز تعاملاتهم ، يستثنى من ذلك حالة واحدة ، حيث توجد جمعية تعاونية زراعية فى عزبة العطار بالباجور تغطى خدماتها خمس عزب (العطار - غيط شبرا - أبو حسين - مزيد - القصاص) يطلق عليها العزب الشمالية لوقوعها شمال خط سكة حديد بنها / منوف الذى يقسم مساحة زمام مدينة الباجور .

٣ - يحصل سكان عزب الهوامش على حصصهم من المقررات التموينية كسكان المدينة سواء بسواء ، ومن ذات الجمعيات والبقالات التعاونية الموجودة داخل المدن التابعة حيث لا توجد مثل تلك الجمعيات أو البقالات فى عزب الهوامش الحضر ريفية باستثناء جميعة تعاونية وحيدة فى عزبة العطار بالباجور ، تخدم مجموعة العزب الخمس المشار إليها في الفقرة السابقة .

٤ - لا توجد خدمات هاتفية بعزب الهوامش سوى عزب هامش الباجور حيث مدت كل عزبة بخط هاتف عمومى مربوط على سنترال المدينة ، مما يدل - مع ما سبق - أن عزب الباجور أحسن حالا من غيرها في وفرة بعض الخدمات .

٥ - لا تتوافر خدمات صحية بأى درجة من الدرجات في عزب الهوامش الحضر ريفية

٦ - ترتبط عزب الهوامش فى إجراءات ومكان دفن الموتى بالمقابر الموجودة بالمدينة التابعة لها وكذلك فى دور المناسبات والعزاء ، لا يستثنى من ذلك سوى عمران هامش أشمون حيث توجد مقابر لكل مجموعة من التجمعات العمرانية ، كمجموعة أبو صلاح ، ومجموعة رستم ، ومجموعة أبو يوسف ومقابر سيدى الغريب .

٧ - تتوافر شبكة الكهرباء فى غالبية العزب الواقعة بالهوامش باستثناءات محدودة جداً مثل عزبة أسعد وناروز بمنوف ، وإن كانت الشبكة فى سبيلها إلى تغطية كافة العزب .

٨ - لم تمد شبكة مياة الشرب إلى أي من عزب الهوامش الحضر ريفية بالمنوفية والتى تعتمد على طلمبات المياة الجوفية التي تعمل يدويا أو بالمحركات الكهربائية فى بعض البيوت أو المرافق الخدمية .

سادساً : مشكلات عمران الهوامش ومقترحات حلها

بعد عرض وتحليل أوضاع العمران بالهوامش الحضر - ريفية بالمنوفية ، يتضح أن هذا العمران يعيش مجموعة من المشكلات يمكن إبراز أهمها فيما يلى :

* **تميع الأشراف الإدارى** . فمن الجهة الأمنية من المفترض أن يكون لكل تجمع شيخ بلد وخفير نظامى على الأقل ولكن كثيراً ما يحدث إلحاق العزب التى يتوفى شيخها على شيخ عزبة أخرى ، كما يتم الحاق الخفراء على شرطة المدينة مباشرة رغم بعد عزبهم وتشتتها ، أما من جهة إشراف مجلس المدينة على العزب فشبه غائب ، وقد سجلت إحدى قرائن هذا الغياب في مقدمة الدراسة إذ لا تتوافر البيانات الأساسية عن أحوال العزب عند مسئولى مجالس المدن ولا فى سجلاتهم .

* **تعسف الحد الإدارى** وزمام الهامش الحضر ريفى لبعض المدن فى بعض القطاعات بحيث يفصل بين تجمعات متلاحمة فى الموضع أو يمنع تجمعات إلى القرى القريبة جداً منها ، ويلحقها إلى المدينة البعيدة عنها ، ومن أمثلة الوضع الأول عزبة أبو حسين التابعة لهامش الباجور والملاصقة لعمران عزبة الاصلاح التابعة لقرية شبرا زنجى وعزبة أبو إبراهيم بالباجور والملاصقة لعمران عزبة الشراقوة التابعة لقرية منشأة سيف ، وعزبة محمد الشقنقيرى بشمال منوف الملاصقة لعمران تابع لقرية غمرين ، وللوضع الثانى أمثلة متعددة منها قرب عزبة عامر بأشمون لقرية كفر السيد ، وعزبة البواجرية لقريتى محلة سبك والخور ، وقد تعتمد العزب المدروسة على الخدمات المتاحة فى القرى المجاورة .

* **نقص الخدمات بدرجات متفاوتة** ، وأكثر الخدمات الناقصة إلحاحاً مياة الشرب ولذا يلجأ السكان إلى الاعتماد على مياة الترع كثيراً ، كما تنعدم خدمة الهاتف وتشح الخدمة التعليمية والتموينية باستثناء هامش الباجور على الرغم من توافر مثل تلك الخدمات فى الريف المجاور ، كما أن حالة معظم الطرق التي تربط

العزب بالمدن ليست جيدة ، وغالبا ما يرتبط نقص الخدمات بضآلة مايخصص للعزب من اعتمادات وميزانيات وخطط التنمية المرصودة للمدن ، وقد لمس الباحث ذلك من مراجعة بنود الصرف بأحد مجالس المدن ، حيث توجه الاهتمام أساساً إلي الكتلة الحضرية الرئيسية .

* **تدنى واقع العمران بالهوامش** (سواء في الخصائص التركيبية أو الوظيفية) بما لا يتناسب مع توصيفه - نظرياً - كعمران حضر - ريفى انتقالى أرقي من الريف وأدنى من الحضر ، بينما الواقع يؤكد أن ذلك العمران أدنى من الريف ، ولا يعدو أن يكون من توابع العمران الريفى ، وهذه المشكلة فى الحقيقة هى نتيجة حتمية لوجود المشكلات التي أشير إليها فيما سبق ، وتفصح المشكلة عن نفسها فيما يصرح به كثير من سكان عمران الهوامش من أنهم يحسون بغبن وإحباط ، حيث لم يصيبهم شئ من مميزات المدينة التى ينتمون إليها إداريا ، ولم يتمتعوا بالموجود من خدمات ومرافق كالموجودة فى الريف المجاور .

وإزاء هذه المشكلات من المقبول أن تنصرف مقترحات الباحث إلى مجموعة من الإجراءات تستهدف تنمية عمران الهوامش الحضر ريفية - فى جوانب الطرق والخدمات والمرافق التي تنقصه ، ومثل هذه الاجراءات ضرورية بلاشك لذلك العمران سواء فى وضعه الإدارى الراهن أو فى أى وضع جديد من التبعية الإدارية ، ولكن تبقى مثل تلك المقترحات بمثابة حلول جزئية لمشكلات ذلك العمران التى تدور فى جوهرها حول اضطراب الوضع الإدارى لها ، وعلى ذلك يرى الباحث أهمية تنفيذ الإجراءات التالية :

١ - اعتبار الحد الخارجى لكردون المدن المدروسة (للنطاق ج) هو الحد الإدارى والمالى للمدينة ، وتحويل تبعية الأراضى الزراعية التى تشكل فى الدراسة مساحة الهامش الحضر - ريفى بما فيها من عمران إلى زمامات القرى المجاورة أو إلى قرى جديدة يقترح الباحث إنشاءها من عمران بعض الهوامش الحضر - ريفية للمدن، ويضمن هذا الاجراء تحقيق الأهداف التالية :

* وضع حد أمام الزحف الحضرى المستمر على الأراضى الزراعية بدعوى توسعة كردون المدن ، وتحويل الاتجاه نحو النمو الرأسى فى الكتل الحالية للمدن ، خاصة وأن

القطاعات القديمة فى معظمها من دورين أو ثلاثة أدوار على الأكثر .

* إجراء التنمية الشاملة في النطاقات التى سنفصل عن زمام المدن بما يتناسب مع الاساس الاقتصادى لها وهو النشاط الزراعى أساسا .

* تحديد اختصاصات مجالس المدن ومجالس القرى فى الإشراف الفعلى على العمران التابع دونما خلط قد يؤدى إلى الاهمال كما هو حادث حالياً .

٢ - ضم بعض التجمعات العمرانية وما يتبعها من أراض زراعية إلى القرى القريبة المجاورة والتى تعتمد عليها حالياً فى الحصول على بعض الخدمات . ومع مراعاة ظروف توزيع العمران ، يقترح الباحث إجراء عمليات الضم التالية : انظر شكل (٨) :

* **في هامش الباجور** : عزبة أبو حسين إلى شبر ازنجى ، وعزبة أبو إبراهيم إلى منشأة سيف .

* **في هامش أشمون** : عزب البواجرية ونيازى وإبراهيم سليم إلى محلة سبك ، وضم عزبتى خليل محمد والعت ما شاء الله إلى قرية طليا .

* **هامش منوف** : عزبتى محمد الشقنقيرى وأسعد إبراهيم إلى غمرين ، وعبد المجيد عطية إلى تتا والجندى وناروز إلي منشأة غمرين .

* **فى هامش سرس الليان** : عزبة على النجار وعبد الرحمن إلي الكوم الاحمر وعزبة إبراهيم الجمال وحسن الجمال وعلام إلى كفر فيشا الكبرى .

* **فى بركة السبع** ضم عزبة المفتى والجندى إلى طنبشا وعزبة لاشين إلى كفر عليم .

* **في هامش تلا** : ضم عزبة كامل زايد إلى كفر العرب البحرى .

٣ - إنشاء قرى جديدة قوامها بعض العزب المتجاورة ، تكون قاعدتها فى إحدي العزب المتوسطة والأكبر حجماً نسبياً ، ومن القرى المقترحة - مع الأخذ فى الاعتبار خصائص توزيع وحجم ووظيفة العمران :

* **فى هامش أشمون** : قرية حول عزبة رستم تضم عزب عامر - المعاشات - الشيهى - السيد سلامة - السيد إبراهيم .

قرية حول عزبة أبو صلاح تضم عزب - اسناسيوس - الحويطى - غبريال - محمد النجار - مسيحة .

قرية حول عزبة أبو يوسف تضم عزبة اسماعيل محمد - خليل محمد - عوض سليم - عيسى البية .

* **فى هامش الهاجور :** قرية حول عزبة العطار ، تضم عزب غيط شبرا - مزيد - القصاص .

قرية حول عزبة عوض حسن تضم عزب قطعة سبك - محى حسن - حجازى مغيث - زايد - الحنفى .

* **في هامش منوف .**

قرية حول عزبة الدفتدار تضم عزب فهمى وسعد ناروز - صبرى وأبو علم

* **فى هامش الشهداء :**

قرية حول عزبة دكيرس تضم عزب إبراهيم راضى - وفتح الله راضى .

والجديدر بالذكر أن القرى المؤلفة من عزب ليست جديدة على الريف المصرى بل تنتشر كثيراً فى شمال الدلتا .

الخاتمـــة :

فى نهاية هذا البحث يمكن أن يتبلور الاستخلاصات التالية :

* للهوامش الحضر ريفية بالمنوفية شخصيتها المتميزة التى لا تتفق بالضرورة كليا مع الهوامش المدروسة في بيئات جغرافية مختلفة ، بل تتفق معها فى بعض الأمور منها خاصية التنوع ، وخاصة الانتقال ، وتختلف فى بعض الأمور ، فعلى خلاف ما لاحظ كارتر بأن سكان الهوامش يعيشون فى الريف ، ولا يرتبطون به وما لاحظه ويروين من أن الهوامش أرقى عمرانيا واقتصاديا من الريف المجاور ، فإن غالبية سكان الهوامش الحضر - ريفية بالمنوفية سكان زراعيون ريفيون كما أن الأحوال العامة والعمرانية بخاصة بالهوامش أدنى مستوى منها فى الريف المجاور .

* هناك تباينات فى خصائص عمران الهوامش الحضر ريفية بالمنوفية - من مدينة إلى أخرى بحيث أن ظروف بعضها أفضل من البعض الآخر ، ومع هذا التباين توجد مشكلات عامة تنسحب على معظم عمران الهوامش من أهمها تميع الأشراف

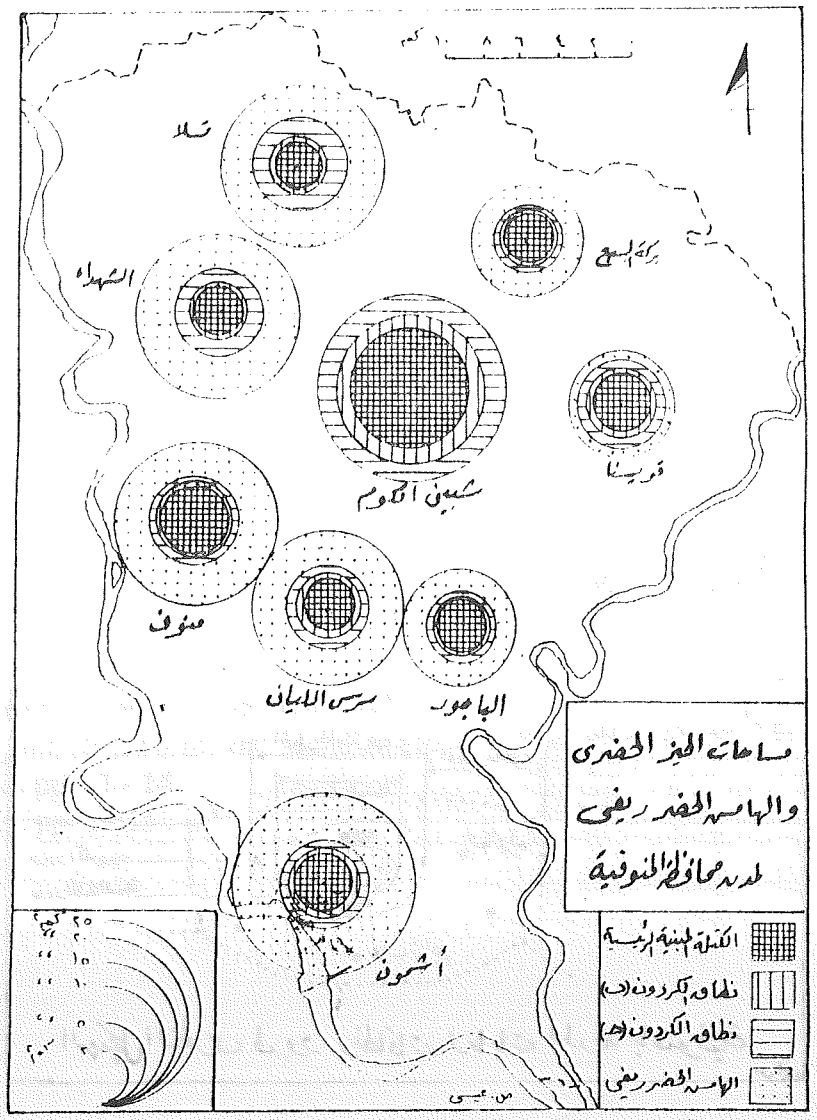
شلا
الشهداء
بركة السبع
شبين الكوم
قويسنا
منوف
سرس الليان
الباجور
أشمون
ساحات الخزف الحضري
والهامة الحضريفي
لمدينة محافظة المنوفية
الكتلة السكنية الرئيسية
نطاق الكردون (ب)
نطاق الكردون (جـ)
الهامة الحضريفي

شكل (٢)

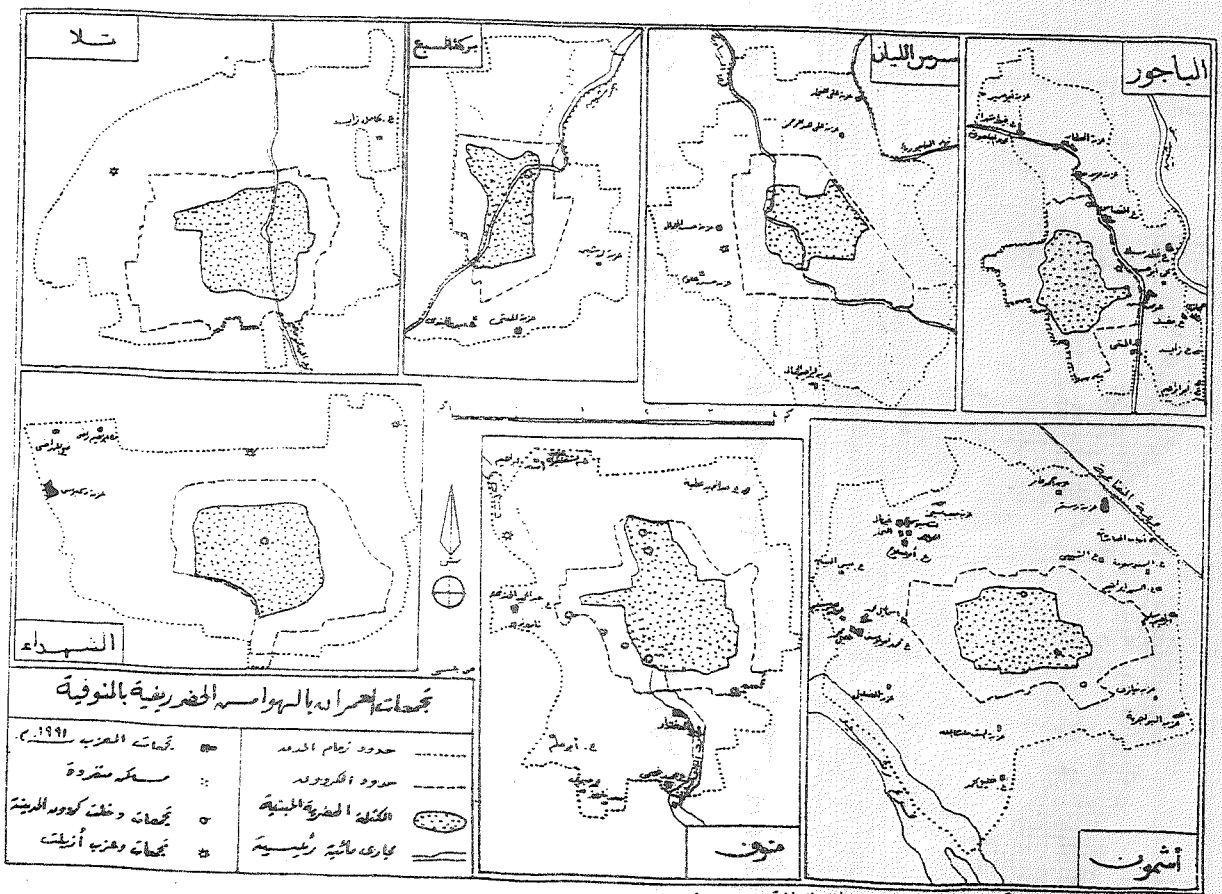

المصدر : الخرائط الطبوغرافية ١٩٩٠م والصور الجوية والدراسة الميدانية.

شكل (٣)

تلا
الشهداء
بحقلع
حوش البلان
الباجور
منوف
قويسنا
متوسطات التباعد بين مراكز الهوام الحضرية
أقل من ١ كم
١ إلى أقل من ٢ كم
٢ إلى أقل من ٣ كم
٣ إلى أقل من ٤ كم
٤ كم فأكثر

شكل (٤)

أماكن مواضع عمليات الهواء الضغط رفيعة
مواضع ابار ماء الشاربة
موضع انفجارات بترولية الكبيرة
مواضع انتاج البترول الخام
سكك حديدية
الشهداء
نار
الباجور
سن الملك
خنوف
نشوين

شكل (٥)

أعداد المباني بعمران المواقع الحضرية
١٩٩١م
٤٠ مبنى
٢٠ مبنى
٥٠ مبنى
٢ مبنى
تل
الشوبك
الباجور
سرو الأبنا
أبكتاش
حنوف
تنهو

شكل (٦)

شكل (٧)

المصدر: الخريطة التفصيلية، والدراسة الميدانية، مايو ١٩٩٠.

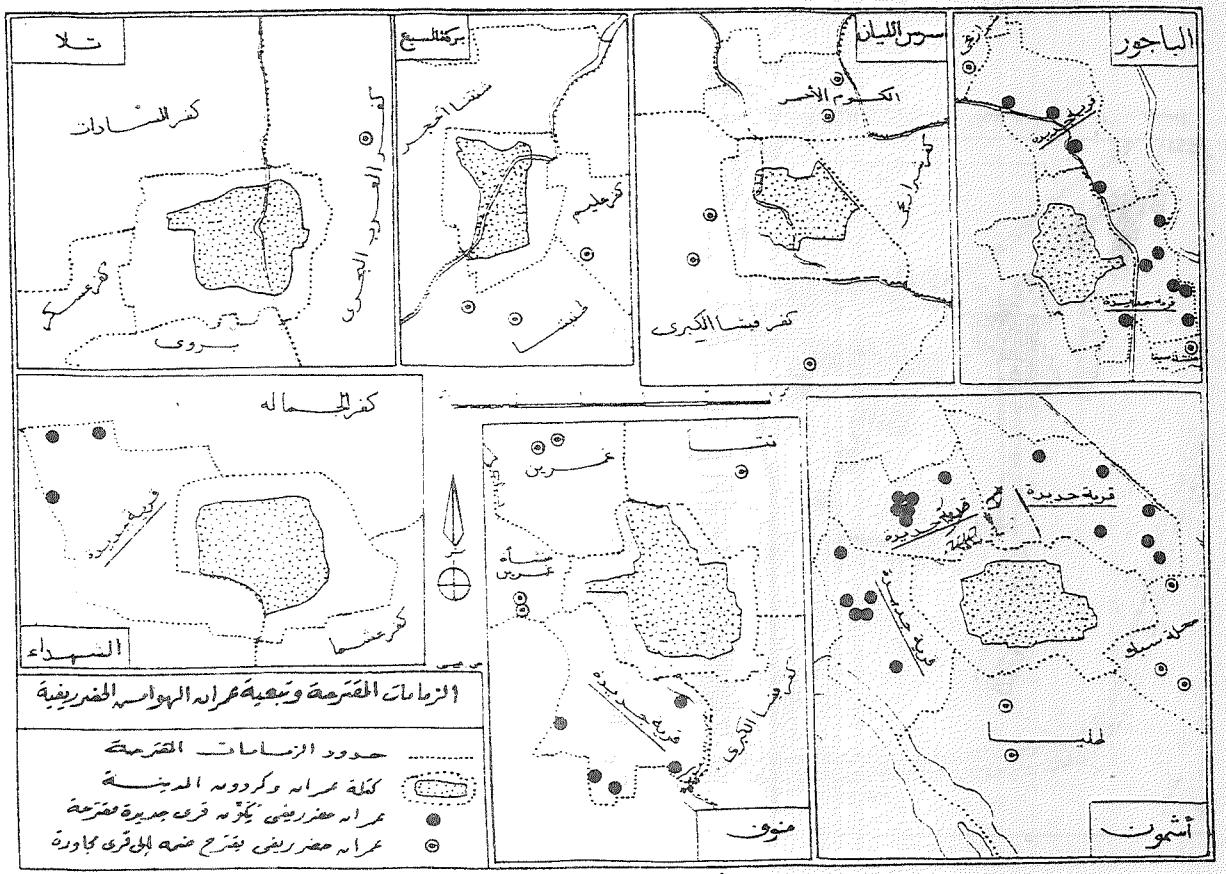
الباجور
سرس الليان
برمكة السبع
تلا
أشمون
منوف
السهداء
كفر الحماله
الزمامات المقترحة وتبعية عزبه الهوامش الحضرية
حدود الزمامات المقترحة
كتلة عزبه وكردوده المدينة
عزبه حضريه يكون قرى جديدة مقترحة
عزبه حضريه يقترح ضمه إلى قرى مجاورة

شكل (٨)